




## - إرشادات -

### - نقل البيانات عبر الحدود-

 تخاطب هذه الإرشادات المتحكمين والمعالجين.

 المواد ذات الصلة:

- المواد 4، 14، 15، 16 من قانون حماية البيانات الشخصية الصادر بالقانون رقم 151 لسنة 2020.
- المواد (.....) من اللائحة التنفيذية.

 توضح هذه الإرشادات:

- 1- معايير توصيف عملية نقل البيانات خارج جمهورية مصر العربية
- 2- أسس نقل البيانات الشخصية خارج مصر
  - 1) نقل البيانات على أساس قرار التوافق
  - 2) نقل البيانات من خلال استخدام ضمانات الحماية
  - 3) استثناءات لحالات محددة.

### تعريفات:

القانون: قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم 151 لسنة 2020.  
المركز: مركز حماية البيانات الشخصية المصري.  
الحدود: الحدود الإقليمية والجغرافية لجمهورية مصر العربية  
المُصدّر: متحكم أو معالج مُتيح لبيانات شخصية لمتحكم أو لمعالج آخر.  
المتلقي: متحكم أو معالج يتلقى بيانات شخصية من متحكم أو معالج آخر.  
قرار التوافق: هو قرار يصدر من المركز بموجبه يتم اعتماد المنظمة الأجنبية أو الدولة الأجنبية المتقدمة له أو إقليم أو قطاع منها، بأنها توفر مستوى من الحماية لا يقل عن المستوى المنصوص عليه في القانون.

### معايير توصيف عملية نقل البيانات خارج الحدود:

هناك ثلاثة معايير لوصف عملية نقل بأنها نقل بيانات شخصية خارج الحدود:

- 1- أن يكون المُصدّر خاضع لقانون حماية البيانات الشخصية المصري
- 2- أن يقوم المُصدّر بنقل أو إتاحة البيانات الشخصية لمُتلقي.
- 3- أن يكون المُتلقي خارج مصر، بغض النظر عما إذا كان خاضعاً للقانون أم لا.

### أسس نقل البيانات الشخصية خارج الحدود

يتطلب تدابير نقل البيانات الشخصية خارج الحدود وجود إرشادات واضحة لمواجهة جميع مخاطر حماية البيانات الشخصية. وفي مصر، يلتزم المُصدّر بنقل البيانات الشخصية خارج الحدود باستخدام إحدى الأسس التالية وهم قرار التوافق، أو ضمانات الحماية، أو أخيراً الاستثناءات، وذلك بالترتيب وعلى التفصيل الآتي:

#### (1) نقل البيانات على أساس قرار التوافق:

يتعين على المصدر نقل البيانات الشخصية عبر الحدود إلى دولة أجنبية أو إلى منظمة دولية على أساس قرار التوافق، ولا يتطلب ذلك النقل أي شروط محددة بخلاف:

1. حصول المُصدّر على ترخيص أو تصريح من المركز لنقل البيانات الشخصية إلى متلقي خارج الحدود.
  2. صدور قرار توافق في شأن المنظمة الدولية أو الدولة الأجنبية أو الإقليم أو القطاع الذي سوف يتم النقل له في هذه الدولة
- (2) نقل البيانات من خلال استخدام ضمانات الحماية:

في حالة عدم وجود قرار التوافق للدولة الأجنبية أو للمنظمة الدولية، يجوز للمصدر - الحاصل على ترخيص نقل البيانات عبر الحدود - نقل البيانات الشخصية إلى هذه الدولة الأجنبي أو المنظمة دولية من خلال الالتزام بضمانات الحماية التالية:

1. اتفاق طبيعة عمل كل من المُصدّر والمُتلقي، أو اتفاق وحدة الغرض الذي يحصلان بموجبه على البيانات الشخصية.
2. أن يكون غرض المُصدّر للنقل أو الإتاحة هو تحقيق مصلحة مشروعة، ويجب ألا تخل المصلحة المشروعة بحقوق وحريات الشخص المعني بالبيانات - ويتطلب ذلك إجراء تقييم التوازن بين المصلحة والحقوق والذي يجب أن يتم توثيقه.
3. استخدام آلية من الآليات المناسبة التي تضمن الحماية (مثل: توافر قواعد مشتركة ملزمة، أو توافر بنود تعاقدية قياسية) والتي تضمن ألا يقل مستوى الحماية القانونية والتقنية للبيانات الشخصية لدى المُتلقي خارج الحدود عن المستوى المتوافر في مصر.

#### (3) استثناءات لحالات محددة:

في حالة عدم وجود قرار توافق للدولة الأجنبية أو للمنظمة الدولية وعدم توافر ضمانات الحماية، يجوز للمُصدّر في حالة حصوله على ترخيص أو تصريح من المركز لنقل البيانات الشخصية إلى متلقي خارج الحدود، وحصوله على الموافقة الصريحة من

الشخص المعني بالبيانات أو من ينوب عنه، نقل أو إتاحة البيانات الشخصية إلى متلقي خارج الحدود أو إلى منظمة دولية، وذلك في الحالات الآتية فقط:

1. الحالات الطبية: للمحافظة على حياة الشخص المعني بالبيانات، وتوفير الرعاية الطبية أو العلاجية أو إدارة الخدمات الصحية له.
2. الالتزامات القضائية: للوفاء بالالتزامات اللازمة لإنشاء حق قانوني أو ممارسته أو الدفاع عنه أمام المحكمة.
3. الالتزامات التعاقدية: لإبرام عقد، أو تنفيذ عقد مبرم بالفعل، أو سيتم إبرامه بين المعالج والغير، وذلك لمصلحة الشخص المعني بالبيانات
4. التعاون القضائي الدولي: لتنفيذ أو تسهيل الإجراءات المتعلقة بالتعاون القضائي الدولي.
5. المصلحة العامة: الامتثال للمتطلبات أو الالتزامات القانونية التي تهدف إلى حماية المصلحة العامة.
6. المعاملات المالية: إجراء تحويلات نقدية إلى دولة أخرى وفقا لتشريعاتها المحددة والسارية.
7. الاتفاقيات الدولية: إذا كان النقل أو التداول يتم تنفيذا لاتفاق دولي ثنائي أو متعدد الاطراف تكون جمهورية مصر العربية طرفا فيه.